

في الذكرى السابعة والأربعين لإحراق الأقصى التشريعي يدعو الأمة للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك

5-4 <<<



لجنة الرقابة تتفقد معبر كرم أبو سالم

02 <<<



النائب الشرافي:
نهضة الأمة
ستتحقق على يد
الشباب المتميز

07 <<<



د. بحر يطالب
السفارة الفلسطينية
بالقاهرة بتحرك
دبلوماسي عاجل
للإفراج عن
المختطفين الأربعة
في السجون المصرية

02 <<<

دعا السلطات المصرية لإطلاق سراحهم فوراً د. بحر يطالب السفارة الفلسطينية بالقاهرة بتحريك دبلوماسي عاجل للإفراج عن المختطفين الأربعة في السجون المصرية

سياسية أو حزبية، مشدداً على ضرورة إدراك السلطات المصرية للحقائق الجديدة وما تمليه عليها من ضرورات حل المشكلة وإغلاق هذا الملف في أسرع وقت، مطالباً السلطات المصرية بالعمل على إطلاق سراح المختطفين الأربعة فوراً خاصة وأنهم دخلوا الأراضي المصرية بشكل رسمي وقانوني.

الحقوقية الفلسطينية والعربية لتفعيل قضية المختطفين الأربعة وإثارتها على المستويات الحقوقية بهدف ممارسة الضغط على السلطات المصرية لإطلاق سراحهم. وأكد على ضرورة التعامل مع قضية المختطفين على أساس إنساني بحت وتجريدها من أية أبعاد



المقرات الأمنية المصرية. وشدد بحر على ضرورة مغادرة السفارة الفلسطينية لمربع السلبية والصمت في التعامل مع هذه القضية، والعمل الفوري على إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط. كما دعا بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للتشريعي مؤخراً المؤسسات والمنظمات

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، السفارة الفلسطينية في القاهرة إلى تحمل مسؤولياتها عبر القيام بتحريك دبلوماسي عاجل لحل مشكلة المختطفين الفلسطينيين الأربعة في السجون المصرية وخصوصاً بعد ثبوت اعتقالهم ووجودهم داخل أحد

نواب الضفة يلتقون وفد برلماني إيرلندي ويشرحون لهم آخر المستجدات السياسية والميدانية



التقى النواب: عمر عبد الرازق، محمد طوطح، وأيمن دراغمة يوم أمس الأول في مكتب النواب بمدينة رام الله المحتلة وفد برلماني إيرلندي ضم كلا من عضو الجمعية البرلمانية الإيرلندية "بات شيهان"، والنائب عن الحزب الديمقراطي الوندوي في مجلس العموم البريطاني السناتور "جفري رونالدسون"، رافقهم السيد أوليفر، والسيد ادوارد من مؤسسة (Forward thinking).

بدورهم قدم النواب شرحاً وافياً حول صورة الأوضاع السياسية والميدانية في أراضي الضفة الغربية، مشيرين لانعدام الأفق السياسي مع الاحتلال نتيجة لسياساته المتبعة في الضفة الغربية المحتلة، منوهين لأن سياسة الاحتلال قائمة بالاحلال والتجهير والاستيطان، منددين بموقف المجتمع الدولي الصامت والمساند للاحتلال، ومؤكدين على عدم وجود إرادة لدى المجتمع الدولي لفرض حلول سياسية على دولة الاحتلال، مؤكدين على تمسك شعبنا بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق الحرية والاستقلال.

وقدم النواب شرحاً لزملائهم الإيرلنديين حول أوضاع القدس وسياسة الاحتلال بتهويدها وطمس معالمها العربية وتزييف تاريخها الإسلامي، منوهين لأوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، وخاصة المضربين عن الطعام، مشددين أن الاحتلال لا يحترم حقوق الإنسان ولا المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأسرى. من ناحيته ركز الوفد الإيرلندي على إمكانية وجود فرصة لكسر الجمود القائم مع دولة الاحتلال، ودار نقاش معمق حول إمكانية وجود حل يقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق في ظل تنكر الاحتلال للحق الفلسطيني بالعيش بحرية وسلام.

واستعرض الوفد الزائر تجربة حزب "الشين فين" الإيرلندي في مقاومة الظلم والاحتلال بهدف الوصول للحقوق المشروعة للشعب الإيرلندي، معبرين عن رغبتهم بقياس وتطبيق تجربة بلادهم في الحرية على الشعب الفلسطيني، معتبرين أن المقاومة الفلسطينية تهدف لنيل الحقوق السياسية والتحرر من الاحتلال وتحقيق حلم الدولة والاستقلال.

لجنة الرقابة تتفقد معبر كرم أبو سالم وتطلع على سير العمل



لتطوير العمل بالمعبر وتذليل العقبات التي تعترض العمل فيه، ووضع الحلول للمشكلات الفنية التي لاحظها النواب، ليستمر المعبر في العمل بكفاءة أعلى.

بشكل نسبي مما ينعكس إيجاباً على العمل والخدمة المقدمة للمواطنين والمستوردين. من ناحيته وأكد النائب العبادسة متابعة لجنته مع الجهات المعنية

تفقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان بالمجلس التشريعي معبر كرم أبو سالم واطلعت على سير العمل فيه، وشارك في الزيارة النواب: يحيى العبادسة، يونس أبو دقة، خميس النجار، وهدي نعيم، وكان وكيل مساعد وزارة المالية عوني الباشا وعدد من المسؤولين بالوزارة في استقبال وفد النواب، الذين تجولوا في مرافق المعبر ووقفوا على الإنجازات والمعوقات فيه.

وشملت جولة الوفد العديد من مرافق المعبر كان من أهمها نقطة تسجيل السيارات الداخلة، صالة فحص المواد والبضائع الواردة، مخزن البضائع المحتجزة، مكاتب موظفي الجمارك والقيمة المضافة، كافيتيريا المعبر، بالإضافة للشوارع المؤدي من وإلى المعبر، وبعد جولتهم عقد النواب اجتماعاً مع طاقم العاملين بالمعبر وعلى رأسهم وكيل الوزارة المساعد، واستمعوا منهم لمعوقات العمل ومقترحاتهم للحلول.

بدورهم قدم النواب جملة من الاقتراحات لتحسين العمل في مرافق المعبر المذكور كان من أهمها ضرورة تحديث آليات تسجيل السيارات الداخلة، واستحداث آليات إلكترونية بدلاً من اليدوية، واستحداث مباني إضافية بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة للتجار وأصحاب البضائع الواردة، بالإضافة لزيادة أعداد الموظفين والعاملين بالمعبر.

بدوره عبر الباشا عن اهتمام وزارته بالمعبر منوهاً لاعتزام الوزارة تزويد مرافق المعبر بأجهزة كمبيوتر حديثة وبرامج محوسبة للعمل، مشيراً لزيادة أعداد الموظفين





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

يُطلق سراح المختطفين الأربعة فوراً

لا زالت جريمة اختطاف الشبان الفلسطينيين الأربعة على مشارف معبر رفح من الطرف المصري شهر أغسطس عام 2015 تلقي بظلالها البالغة على أهالي المختطفين وعلى أهالي قطاع غزة الصامدين بشكل عام. منذ وقوع جريمة الاختطاف وأهالي المختطفين وأبناء شعبنا ينتظرون أي شاردة أو واردة حول المختطفين، إلى أن نشرت قناة الجزيرة مباشر صورة لاثنتين من المختطفين داخل أحد المقرات الأمنية المصرية، لتقطع جبهة قول كل خطيب، وينتهي قرابة عام كامل من الغموض المصري المصطنع حول مصير الشبان الأربعة.

ما يبعث على الأسف أن الموقف الرسمي المصري ما زال متسلحاً بالغموض تجاه مصير المختطفين الأربعة رغم الثبوت القطعي الذي أكد اختطافهم واعتقالهم لدى الأجهزة الأمنية المصرية، ورغم الآلام العظيمة والمعاناة الكبرى التي تسببت بها جريمة الاختطاف لأهالي المختطفين.

ألا تدرك السلطات المصرية أن جريمة الاختطاف قد تسببت في كسر كل الأعراف الدبلوماسية والأمنية للدولة المصرية، وأنها حاولت الإضرار بعلاقات الأخوة والجوار والدين والمصير المشترك بين الشعبين المصري والفلسطيني، وهدم كل الجهود الطيبة التي استهدفت تذليل الإشكاليات في مجرى العلاقات بين حركة حماس قطاع غزة من جهة، والسلطات المصرية من جهة أخرى؟!

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحمل السلطات المصرية المسؤولية كاملة عن حياة المختطفين الأربعة الذين يقبعون الآن في حوزة الأجهزة الأمنية المصرية، وندعو إلى إطلاق سراحهم فوراً دون قيد أو شرط، وخصوصاً أنهم دخلوا الأراضي المصرية بشكل سليم وقانوني.

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن دور السفارة المصرية في القاهرة إزاء قضية المختطفين الأربعة إثر ثبوت اعتقالهم على يد السلطات الأمنية المصرية، وسر صمتها المطبق وعدم تحركها لتأمين الإفراج عنهم والسعي لحل قضيتهم؟!

ألا ينبغي للسفارة الفلسطينية بالقاهرة أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية والإنسانية وتعتمد إلى إطلاق تحرك دبلوماسي عاجل لحل مشكلة المختطفين الأربعة والعمل على إطلاق سراحهم، أم أن المختطفين الأربعة لا يعنونها أو يمثلون لها شيئاً بأي حال من الأحوال؟!

على المستوى الحقوقي نلمس تقصيراً واضحاً، فحتى اللحظة لم يرتفع لأي منظمة حقوقية فلسطينية أو عربية صوت إزاء قضية المختطفين، ما يدفعنا للتأكيد على ضرورة قيام هذه المؤسسات والمنظمات الحقوقية بواجباتها تجاه إثارة وتفعيل هذه القضية على في مختلف المحافل الإقليمية والدولية بهدف ممارسة الضغط على السلطات المصرية والعمل على إطلاق سراحهم من السجون المصرية في أسرع وقت ممكن.

على المستوى الفصائلي فالأمر لا يختلف كثيراً، فبالرغم من خطوط وجسور العلاقات للعديد من القوى والفصائل الفلسطينية مع السلطات المصرية إلا أن هذه القضية لم يتم إثارتها حتى اليوم، وهو ما يدفعنا لمطالبة كل القوى والفصائل الفلسطينية بتبني هذه القضية والتدخل العاجل لدى السلطات المصرية للإفراج عنهم.

في كل الأحوال، لا يجوز ولا ينبغي أن يبقى التعامل المصري الرسمي باهتا مع ملف جريمة الاختطاف، وأن يبقى عدم الإفصاح عن أية تفاصيل متعلقة بالحادثة سيد الموقف، فالقضية هي قضية إنسانية أخلاقية من الطراز الأول ولا ينبغي إلباسها أي لبوس سياسي أو حزبي، ولا ينبغي أن يتم ربطها بقضايا سياسية أو اشتراطات غير موضوعية بأي حال من الأحوال.

وكلنا أمل في أن يتدارك الأشقاء المصريون الأمر بسرعة، ويعملوا على معالجة قضية الاختطاف دون إبطاء، ويعملوا الحكمة والعقل التي تفرض على السلطات المصرية إدراك الحقائق الجديدة وتملي عليها إطلاق سراح المختطفين الأربعة دون تأخير، بما بما يعود بأفضل النفع والمكاسب على الشعبين: المصري والفلسطيني، وبما يعيد لمصر دورها في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وختاماً.. فإننا نؤكد لأهالي المختطفين ولكل أبناء شعبنا أن هذه القضية تحتل سلم أولوياتنا في المجلس التشريعي كما تشكل صدارة اهتماماتنا الفلسطينية في المرحلة الراهنة، وأننا لن يغمض لنا جفن ولن نفتقر لنا همة أو عزيمة حتى يعود المختطفون الأربعة سالمين غانمين إلى أهلهم وذوهم وأبناء شعبهم في أقرب وقت بإذن الله.

نواب القدس ورام الله يزورون خيمة التضامن مع قلنديا



النواب على اللفتة الكريمة المتمثلة بزيارة بيت العائلة معبرين عن اعتزازهم بنجلهم الأسير ونضاله ضد الاحتلال، يذكر أن الوفد ضم النواب: إبراهيم أبو سالم، أحمد مبارك، وائل الحسيني، أحمد عطون، محمد طوطح، ووزير القدس السابق خالد أبو عرفه.

أحمد بديع من قرية قلنديا والمعتقل منذ عام 2006م، ويقضي حكماً بالسجن لمدة 40 سنة، وأشاد النواب بتضحياته الجسام من أجل فلسطين، معبرين عن أملهم بأن يبصر أسرارنا النور قريباً بفضل صفقة تبادل تبرمها المقاومة مع الاحتلال.

من ناحيتهم شكر ذوي الأسير بديع

زار نواب القدس ورام الله خيمة التضامن المقامة على أنقاض البيوت التي هدمها الاحتلال في قرية قلنديا للمرة الثانية، بحضور جماهيري واسع ومشاركة لفيف نخبوي من أبناء الضفة المحتلة.

بدوره أكد النائب إبراهيم أبو سالم أن هدم البيوت في القرية يشكل جريمة تستدعي التوقف عندها طويلاً، داعياً الجميع للتحرك لنصرة المتضررين وإعادة المباني كما كانت من قبل، مشيراً لأن الظلم الذي يمارسه الاحتلال لن يصنع السلام، بل يزرع الحقد، مندداً بهدم منازل الأمنيين فوق رؤوسهم، معتبراً ذلك طغيان يمارسه الاحتلال بحق شعبنا في الضفة والقدس.

الأسير بديع

إلى ذلك قام النواب بزيارة ذوي الأسير

في الذكرى الثالثة عشر لاستشهاده
نواب التشريعي يزورون عائلة الشهيد
أبو شنب ويشيدون بتضحياته الجسام

العائلة، موضحة أن عائلة الفقيد وأنجاله وأحفاده ما زالوا يفتقدونه في كل المناسبات والأوقات وهم يسيرون على أثره في خدمة الوطن والشعب والقضية الفلسطينية.

الذي أشاد بالتضحيات الجسام للشهيد، مستذكراً مواقفه البطولية والوطنية في خدمة الوطن والقضية. بدورها رحبت عائلة أبو شنب بالوفد شاكرة لهم اللفتة الطيبة بزيارة منزل

زار وفد من النواب المجلس التشريعي عائلة الشهيد القائد إسماعيل أبو شنب بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاستشهاده، وكان جمع من عائلة الفقيد أبو شنب في استقبال وفد التشريعي

اللجنة القانونية تلتقي النائب العام

للمواطن الفلسطيني وتحقيق للعدالة والشفافية والنزاهة والارتقاء بالعمل القضائي والقانوني وإقرار القوانين اللازمة لذلك.

وشكرت اللجنة النيابة على عملها وتطويع أدائها، وطالبت النائب العام بضرورة الارتقاء بعمل النيابة، كما وعدت اللجنة ببذل الجهد لتذليل العقبات أمام النيابة، وطالبت السلطة التنفيذية بتوفير اللوجستيات والاحتياجات الضرورية لعمل النيابة وملئ الشواغر الوظيفية وفقاً للقانون وحسب الأصول.

المجلس التشريعي. كما طالب بضرورة ملء الشواغر والاحتياجات الملحة في النيابة، مشيراً للتطور النوعي في عمل النيابة خلال الفترة السابقة على الرغم من الحصار، فيما قدم تقريراً شمل الإنجازات والعقبات التي تواجه النيابة وسبل علاجها.

بدورها أبدت اللجنة القانونية تقديرها لحجم المسؤولية والأعباء الكبيرة المقاه على عاتق النيابة العامة، مبدية حرصها الشديد على تطوير عمل النيابة وتذليل العقبات أمامها خدمة

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي لقاء خاص مع النائب العام المستشار إسماعيل جبر، بحضور رئيس اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول، وعدد من نواب المجلس، وناقشت معه قضايا عدة ذات اهتمام مشترك.

وعرض النائب العام على اللجنة آلية عمل النيابة العامة وأدائها وحجم القضايا المعروضة عليها والعقبات التي تعاني منها، كما أبدى عدد من الملاحظات المهمة حول مشروع قانون الصلح والتصالح المعروض أمام

في الذكرى السابعة والأربعين لإحراق المسجد الأقصى التشريعي: يدعو الأمة العربية والإسلامية وأهل بحر: الاحتلال سهل ارتكاب الجريمة وأعاق عدو أبو حلبية: الحادثة شكلت استفزازاً لمشاعر الفلسطينيين

ندد نواب المجلس التشريعي بالأعمال الاجرامية والارهابية التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق المسجد الأقصى المبارك وأهالي مدينة القدس وعموم شعبنا في الضفة الغربية المحتلة، ودعا نواب المجلس أحرار العالم لاستنكار أعمال الكيان الإرهابية وممارساته الدموية، معتبرين حادثة إحراق المسجد الأقصى المبارك قبل سبعة وأربعين عاماً بمثابة خسران كبير للأمة المسلمة في مشارق الأرض ومغاربها، جاء ذلك خلال جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي بمقره منتصف الأسبوع الجاري بمناسبة ذكرى إحراق المسجد الأقصى المبارك.



بدوره افتتح د. أحمد بحر الجلسة مؤكداً أن الحركة الصهيونية وضعت القدس هدفاً استراتيجياً لمخططاتها، وأحكمت سيطرتها العسكرية الكاملة عليها عام 1967م، وسارت على خطى مؤسسها "هرتزل" الذي قال: "إذا حصلنا يوماً ما على القدس سأنزل كل ما ليس مقدساً لدى اليهود وأحرق الآثار التي مرت عليها عبر القرون".

الجريمة النكراء

واعتبر بحر أن حادثة إحراق الأقصى وقعت على مرأى ومسمع العرب والمسلمين والعالم بأسره، حيث خسر العالم الإسلامي الرواق الشرقي بأكمله ومعه منبر صلاح الدين الذي كان يعد أثراً إسلامياً فريداً من نوعه، مؤكداً أن الاحتلال الصهيوني شارك فعلياً بتلك الجريمة النكراء بتسهيل ارتكابها، بل وإعاقة عمليات الإطفاء حتى أتى الحريق على المسجد الأقصى بأكمله.

وأشار لقرار البرلمان الصهيوني الصادر في العام 1980م والذي يعتبر أن "القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل". ودعا قادة الأمة والحكومات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتهم الدينية والتاريخية والأخلاقية للحفاظ على المسجد الأقصى، والمشاركة لدعم مدينة القدس سياسياً ومادياً وتعزيز صمود أهلها في وجه التهديدات الصهيونية.

التقرير

من ناحيته تلا رئيس لجنة القدس والأقصى النائب أحمد أبو حلبية تقرير لجنته الذي جاء بمناسبة الذكرى (47) لإحراق المسجد الأقصى، مؤكداً أن إحراقه جريمة شنيعة وانتهاكاً صارخاً لقدسيته وحرمة علاوة على كونها جريمة حرب صهيونية خطيرة بحق أقدس مقدساتنا في فلسطين وبلاد الشام. وأشار أبو حلبية في تقريره لأن الحادثة كانت عبارة عن استفزازاً وتحدياً سافراً

الرامية لمنع أذان الفجر، واحتكار خطبة الجمعة والاقتصاص على خطباء موالين للأنظمة، منوهاً لأن ذلك كله يأتي في سياق تخريب مساجد الله وتعطيلها أن يذكر فيها اسمه.



وأشاد الأسطل بانتفاضة القدس مؤكداً أنها ستفضي لتحرير الضفة والقدس من الاحتلال، مشيراً لأن كل محاولات اطفاء

ودعا الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للقيام بالواجب المطلوب منهما نصرةً للقدس والأقصى والمقدسات، مطالباً القادة العرب والمسلمين بتفعيل البعد القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة وقادتهم ومقاضاتهم في المحاكم الدولية والوطنية.

وفي نهاية تقريره طالب أبو حلبية البرلمانات العربية والإسلامية بالاهتمام بالقدس والأقصى والضغط على الحكومات من أجل سن القوانين اللازمة لدعم أهل القدس وصمودهم في وجه المخططات الصهيونية.

مداخلات النواب

وفي تعليقه على التقرير ندد النائب يونس الأسطل بممارسات الأنظمة العربية التي تحاول تخريب المفاهيم الدينية في عقول أبناء الجيل الحالي، مشيراً لمحاولات بعض الدول الإسلامية

المشاريع الصهيونية في محيط المسجد من الجهتين الجنوبية والغربية.

التوصيات

إلى ذلك أوصى التقرير بتعزيز صمود أهلنا بالقدس، داعياً الفصائل الفلسطينية الإسلامية والوطنية بأخذ زمام المبادرة وتفعيل المقاومة بكل أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة والحفاظ على جذوة انتفاضة القدس مستمرة ومشتعلة، مطالباً بالعمل الجاد والفاعل للحفاظ على الوفاق الوطني وتوحيد الجهود وتوجيهها لنصرة القدس والأقصى. وطالب سلطة رام الله بكفّ أجهزتها الأمنية عن المقاومين من كل الفصائل في الضفة الفلسطينية، كما طالبها بتفعيل البعد القانوني لمقاضاة مجرمي الحرب الصهاينة في المحاكم الدولية، واعتماد موازنة خاصة لدعم مشاريع صمود أهلنا في المدينة المقدسة.

لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين وخنجراً مسموماً في خاصرة الأمتين العربية والإسلامية، ومخالفة صريحة للقانون الدولي واتفاقيتي لاهاي لعامي 1907م و1954م واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م وغيرها من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي نصت على حماية المقدسات ودور العبادة وعدم الاعتداء عليها.

وحذر أبو حلبية من استمرار العدو الصهيوني بالحفريات وإقامة شبكة الأنفاق المتشعبة أسفل المسجد الأقصى وساحاته، مجدداً التحذير من الاعتداءات الصهيونية المتكررة على المصلين، ومنع آلاف المسلمين من الوصول للأقصى. ورفض اعتبار العدو الصهيوني ساحات المسجد وحدائقه تابعة لبلدية الاحتلال الصهيوني في القدس، وإحاطة المسجد بعشرات البؤر الاستيطانية الصهيونية والكنس اليهودية، وإقامة العديد من

مراقب الأقصى

حرار العالم للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك عمليات الإطفاء ليأتي الحريق على المسجد بأكمله للسطينيين وخنجرًا مسمومًا في خاصرة الأمة

الفعاليات المناصرة للقدس والمسجد الأقصى ومحاصرة السفارات الصهيونية في كل مكان وتفعيل الاحتجاجات الشعبية والرسمية دعماً للقدس والشعب الفلسطيني.

مجددا العهد بوفاء شعبنا لأرضه ووطنه وقدمه ودماء الشهداء الأبرار الذين مضوا على طريق الحرية والكرامة وتحرير القدس، مؤكداً أن شعبنا سيضحي بالأرواح والدماء والممتلكات والأموال حتى يعيد القدس عزيزة كريمة محررة من دنس يهود.

النصر حليفنا

بدورها أبرقت النائب جميلة الشنطي بالتحية لأهلنا في القدس معتبرة الرباط فيه من أوجب الواجبات في وقتنا الحاضر، مشددة أن انتفاضة القدس



رفعت رؤوس الشعب الفلسطيني عالياً، معبرة عن فخرها الشديد بالمرابطات في المسجد الأقصى المبارك، مشيرة لأن غزة وجميع من فيها يقفوا بقلوبهم وعقولهم وجوارحهم مع القدس وأهلها، مؤكدة أن غزة لن تنسى واجباتها تجاه القدس وستمضي قدماً حتى تحرير المسجد الأقصى المبارك.

وأشارت الشنطي لأن التغيير والنصر سيصنعه الشعب الفلسطيني بأيدي أبنائه ورجاله، مخاطبة مجاهدي فلسطين وعموم الشعب بقولها: "لا تنتظروا أحد لا الجامعة العربية ولا مجلس الأمن ولا غير ذلك من المؤسسات الدولية فهي لا تجدي نفعاً ولم تقف من الحق الفلسطيني يوماً".

هدمه تزداد وتيرتها يوماً بعد يوم. وأكد سلامة أن العدو لن يحلم بأمن ولا أمان ما دامت فلسطين محتلة ويعيث



بها اليهود خراباً وفساداً وطمساً لمعالم القدس وتزويراً للتاريخ والأثار الإسلامية، داعياً لتكثيف الرباط في الأقصى لحمايته والذود عنه، وأضاف: "لا بد من إسداء الشكر لأهلنا في فلسطين المحتلة الذين يسجن علماءهم ويمنعون من الوصول للأقصى غير أنهم ما زالوا ماكثين يرابطون فيه رغم كل إجراءات الاحتلال بحقهم".

معركة مقدسة

من جانبه دعا النائب يونس أبو دقة كل أبناء الأمة وعلماءها لشد الرحال للمسجد الأقصى والرباط فيه والدفاع



عنه حتى تحريره من الاحتلال، واصفاً مواجهة الاحتلال وإجراءاته في القدس بالمعركة المقدسة، معبراً عن أمله بقرب يوم الخلاص من الاحتلال وتحرير القدس، مطالباً الشعوب العربية بتنظيم

كل طاقات الأمة للدفاع عن الأقصى، والمساعدة لإنقاذه من براثن الاحتلال، معتبراً أن التفريط بجزء من القدس إنما هو تفريط بجزء من العقيدة والإسلام، مجدداً تأكيداً أن المقاومة هي السبيل الوحيد للتحرير.

إجراءات خطيرة

بدوره أشار النائب عاطف عدوان لأن العرب منشغلون بأنفسهم وأزماتهم الداخلية، الأمر الذي يجبر العدو الصهيوني على ما هو أخطر، مؤكداً أن الأقصى في خطر حقيقي بفعل الإجراءات الخطيرة التي يتخذها الاحتلال، مندداً بالهجمات الصهيونية اليومية على الأقصى، محذراً من نية العدو هدم الأقصى، مشيراً لأن الأنفاق التي تحفر من تحت أساساته تثبت هذه النية الخبيثة.



مشدداً أن هذه المرحلة من أخطر المراحل التي تمر بها الأمة التي قد تفاجأ في أي لحظة بقيام العدو بتفجير أساسات المسجد الأقصى وتدميره كاملاً، مناشداً الشعوب العربية والإسلامية للبقاء على أهبة الاستعداد للدفاع عن الأقصى، داعياً لتحذير العدو من مغبة حماقاته التي قد تفضي لهدم الأقصى.

اللعب بالنار

من ناحيته حذر النائب سالم سلامة العدو الصهيوني من الاقدام على أي حماقة من شأنها أن تفضي لهدم المسجد معتبراً ذلك كاللعب بالنار التي ستحرق العدو وأعوانه معاً، مشيراً لأن التخطيط الصهيوني الرهيبة للاستيلاء على الأقصى ومحاوله

نحو التطبيع مع العدو بالتوقف الفوري عن ذلك، والوقوف بجانب المقاومة الفلسطينية، مناشداً المؤسسات الأهلية العربية للقيام بدعم أهلنا في القدس وتعزيز ثباتهم وصمودهم.



وأضاف قائلاً: "الأمة الإسلامية ستتحرك يوماً من الطغيان والجبروت وستحرر الأقصى وينتصر الحق على الباطل وسندحر الاحتلال".

إرهاب منظم

من جانبه اعتبر النائب محمد فرج الغول أن الوقائع والدلائل والبيّنات تشير لأن حادثة الإحراق

قامت بها مجموعة إرهابية منظمة متكاملة تحت رعاية الاحتلال الصهيوني مع سبق الإصرار والترصد ولم تكن حادثة فريدة أو عفوية، داعياً لفضح الاحتلال في المحافل الدولية ومحكمة قاداته على جرائمهم، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة وكل الجرائم اليومية المتتالية التي تستهدف شعبنا. ودعا الغول لاستنفار واستنهاض



جذوتها بائت بالفشل، مشدداً أن شعبنا ما زال يؤيد المقاومة ويتمسك بها كخيار استراتيجي لدحر الاحتلال، داعياً لعدم مناشدة المؤسسات الدولية لأنها لا تعود علينا بأي نفع وينطبق عليها القول: "قد اسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي".

جزء من عقيدتنا

من ناحيته اعتبر النائب محمود الزهار أن المسجد الأقصى جزء من عقيدة المسلمين وهو يتربع على عرش أولويات الشعب الفلسطيني، مشدداً على أن التواجد اليهودي فيها مؤقت وطارئ، وأن هزيمة عام "67" واحدة من أهم الأحداث التي أدت لتكريس هذا التواجد، وهاجم الزهار اتفاقية كامب ديفيد بين الكيان



وجمهورية مصر العربية واعتبرها انحرافاً خطيراً في تاريخ المنطقة وحالة شاذة في المواقف العربية من القضية الفلسطينية. وامتدح الزهار المقاومة الفلسطينية التي استطاعت أن تصمد في وجه الاحتلال ضاربة بذلك نظرية الأمن الصهيوني في مقتل، مقدراً دور أهل القدس والصفة في الدفاع عن الأرض والقضية.

علماء عاملون

أما النائب مروان أبو راس فقد قال: "نريد لعلماء الأمة أن يتحركوا لنصرة مسرى نبيهم، وسنبقى نطرق قلوبهم لأنهم يعلمون حقيقة الأحكام والنصوص الشرعية المتعلقة بالقدس". مندداً بالتطبيع مع الاحتلال، ومطالباً الدول العربية التي يهزول بعض أعلامها

خلال الشهر الماضي

التشريعي عقد جلسة واحدة و"6" جلسات استماع لمسؤولين حكوميين و"9" اجتماعات للجان واستقبل "19" شكوى

عمل واحد، وتم خلاله اقرار مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الأولى. وأشار التقرير لأن لجان المجلس عقدت 9 اجتماعاً و6 جلسة استماع لمسؤولين حكوميين واستقبلت 19 شكوى ووجهت 40 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل المواطنين.

أصدر المجلس التشريعي تقريره الإداري لشهر يوليو المنصرم، وتضمن التقرير أبرز أنشطة رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة. وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن المجلس عقد خلال شهر يوليو 2016م والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة، اجتماعاً واحداً بواقع يوم

رئاسة التشريعي

وذكر التقرير أن رئاسة التشريعي عقدت جلسة برلمانية لإقرار مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الأولى بتاريخ 27-7-2016م، ونظمت وقفة تضامنية لرئاسة ونواب المجلس أمام مقر الصليب الأحمر بغزة تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال تم خلالها تقديم التهاني والتبريكات لأهالي الأسرى بحلول عيد الفطر السعيد، واستقبلت رئاسة المجلس المهنيين بعيد الفطر السعيد في مقر المجلس رابع أيام العيد، وقامت بجولة لتهنئة الطلاب الأوائل المتفوقين في الثانوية العامة في محافظات قطاع غزة، كما شاركت رئاسة المجلس ونوابه بحفل وزارة التربية والتعليم لتكريم الأوائل المتفوقين في الثانوية العامة على مستوى الوطن والقطاع.

الأمانة العامة

وأوضح المكتب، أن الأمانة العامة عقدت اجتماعين للجنة الإدارية العليا، وشارك الأمين العام في برنامج تبادل خبرات العاملين بدوائر الرقابة والتفتيش (تطوير عمل دوائر الرقابة والتفتيش في أجهزة العدالة في قطاع غزة). وفي ورش عمل بعنوان "تركيا بعد الانقلاب وأثره على القضية الفلسطينية، كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الفضائيات والوسائل الإعلامية المختلفة.

الأمانة العامة المساعدة

وأشار البيان، إلى أن الأمانة العامة المساعدة بالتشريعي أعدت التقرير نصف السنوي لعمل إدارات المجلس لعام 2016م، وتابعت شكاوى المواطنين الواردة على الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.

اجتماعات اللجان

عقدت لجان المجلس التشريعي (9) تسعة اجتماعات خلال شهر يوليو، أبرزها قيام لجنة الموازنة

جلسات الاستماع

وعقدت لجان المجلس (6) ست جلسات استماع خلال الشهر المنصرم، أبرزها عقد لجنة التربية والقضايا الاجتماعية ثلاث جلسات استماع لكل من وكيل وزارة التربية والتعليم والوكيل المساعد للتعليم العالي ورئيس جامعة الأقصى بالإنيابة للاطلاع على آخر مستجدات التعليم وجامعة الأقصى. ولمدير دائرة المعاقين في وزارة الشؤون الاجتماعية لمناقشة المقترحات التي سيتم إدخالها على قانون المعاقين. ولوكيل وزارة الصحة للاطلاع على آخر مستجدات وزارة الصحة ومناقشة العديد من القضايا العالقة.

وعقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع للهيئة المستقلة لحقوق المواطن تناولت الاستماع للعديد

من المواضيع أبرزها الاحتجاز على ذمة الشرطة العسكرية بخصوص المواطنين المدنيين، وجلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي حول موضوع الانتخابات البلدية إلى جانب بعض شكاوى المواطنين على بعض البلديات، وعقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة في غزة.

الإدارة العامة للإعلام

والعلاقات العامة

وأفاد المكتب أن الإدارة العامة للإعلام والعلاقات نفذت سلسلة من الأنشطة الإعلامية والعلاقات العامة خلال الشهر الماضي تضمنت قيام الدائرة الإعلامية بإصدار الأعداد 192-193 من صحيفة البرلمان، وإصدار 38 خبر صحفي، وإصدار 11 بيان وتصريح صحفي،

والتنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع رئاسة المجلس والنواب، بالإضافة للتغطية الإعلامية لجلسات واجتماعات لجان المجلس المختلفة. وذكر أن دائرة البروتوكول والعلاقات العامة نسقت لتنظيم سلسلة من الفعاليات والأنشطة الخاصة بالرئاسة على مستوى محافظات قطاع غزة.

الإدارة العامة للشؤون

القانونية والبحوث

أصدرت الإدارة 11 دراسة قانونية وتقارير وأوراق عمل، وأعدت 4 مذكرات قانونية، وعقدت 3 اجتماعات وورش عمل



■ النائب المقدسي المبعد
عن القدس / أ. أحمد عطون

في الذكرى 47... كانت النيران وما زالت تحرق جنبات المسجد الأقصى المبارك

في ذكرى احراق المسجد الأقصى المبارك السابع والأربعين وفي هذا اليوم الأليم، حيث اشتعلت نيران الحقد في جنبات المسجد الأقصى المبارك مسرى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقبله المسلمين الأولى، منذ أن احتلت القدس حتى يومنا هذا ما زالت النيران مشتعلة في جنبات المسجد الأقصى المبارك وفي أزقة وحوازي وبلدات القدس، وما زالت نيران الحقد تصب جام غضبها على القدس وأهلها ومسجداتها الأقصى المبارك. فالمسجد الأقصى ومدينة القدس تعيش اليوم في أخطر مراحل حياتها ومنذ بنائها، فالعقلية الصهيونية تعمل جاهدة لإلغاء طابع هذه المدينة وجعلها مدينة يهودية الوجه والقلب واللسان، متجاوزة قدسيته لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء وطمس معالمها العربية والإسلامية.

فالقدس والأقصى في خطر، الأرض والسكان، الحاضر والمستقبل، والاحتلال يسعى لتحويلها حجراً حجاراً، ولتهجير سكانها وحصارها اقتصادياً واجتماعياً وممارسة كافة أشكال الإذلال والتضييق والاستفزاز من هدم البيوت ومصادرة للممتلكات وسحب للهويات وإبعاد عن القدس لقيادات ونخب وإغلاق المؤسسات وشق الطرق وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري والتضييق على عبادة الناس والاعتداء على المقدسات..... الخ

حتى أنه لم يسلم من هذه الحملة المسعورة لا الأحياء ولا الأموات في قبورهم ولا الشجر ولا الحجر من القمع والتنكيل والتنكيل اليومي الذي يعيشه المواطن المقدسي. نستذكر في هذه الذكرى وهذه القضية التي ما زلنا نعيش فصولها رغم المرارة والألم، فقد كان لهذا العمل الإجرامي ردود فعل عديدة على الصعيد العربي والإسلامي والدولي في حينها، ومن أبرزها:-

1. إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي "منظمة التعاون الإسلامي حالياً".
2. أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم "271" والذي أدان الاحتلال بتدنيسه المسجد الأقصى ودعا إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي من شأنها المساس بوضعية المدينة المقدسة ودعا إلى التقيد بنصوص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي والامتناع عن إعاقة عمل المجلس الإسلامي في المدينة، المعني بصيانة وإصلاح وترميم الأماكن المقدسة الإسلامية.

كما أن محاولات سلطات الاحتلال بشتى الوسائل والطرق ما زالت مستمرة للمساس بالمسجد الأقصى المبارك من خلال أعمال الحفر والأنفاق التي تعمل على تقويض أساسات المسجد الأقصى المبارك بالإضافة إلى الاقتحامات اليومية لقطاع المستوطنين ومحاولة فرض التقسيم الزمني وتشريع العديد من القوانين والقرارات من قبل الاحتلال للمس بالمسجد الأقصى المبارك وقدسيته ومحاولة إلحاقه بما تسمى "وزارة الأديان" لدى الاحتلال الاسرائيلي بالإضافة إلى العمل الدؤوب والمخططات الحاقدة لجمعيات الهيكل المزعوم التي تعمل ليل نهار على هدم المسجد الأقصى المبارك وبناء هيكلهم المزعوم، حيث نشرت الصحف العبرية قبل أيام تقارير متلفزة بثت ذلك لتصريحات لهم تقول: "أن العمل جار لهدم المسجد الأقصى في فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات لغرض إقامة الهيكل مكانه".

وأمام هذه الهجمة المسعورة وفي ذكرى إحراق المسجد الأقصى، نتساءل بما يمثلته المسجد الأقصى المبارك من عقيدة أمة وآية في كتاب الله تبارك وتعالى:

أحقاً هناك عرب ومسلمون؟ وهل يعلمون يقيناً ويرون بأم أعينهم ساحات المسجد الأقصى وهي تُدنس؟ هل نام العرب والمسلمين ليلتهم والحرائر في بيت المقدس يضربن بباسطير الجنود وينزع حجابهن؟ وهل علم قادة الأمة أن سجون الاحتلال تملئ بالأطفال المقدسيين والفتيات المقدسيات؟ وهل منظمة المؤتمر الإسلامي استطاعت إيقاف أعمال التخريب وتدنيس المسجد الأقصى حتى هذا اليوم بعد مرور 47 عام على انشائها؟

وهل هناك خطط واستراتيجيات عربية وإسلامية وفلسطينية للإنتصار إلى القدس والمسجد الأقصى المبارك؟

يطول الحال في وصف ما آلت إليه القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك فالوضع الطبيعي أن يتم تحرير مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، وأن يعود إلى حاضنته العربية والإسلامية وإلى ذلك الوقت المطلوب من الجميع في الحد الأدنى حكماً ومحكومين كل في موقعه وضمن إمكانياته العمل على نصرته القدس والأقصى وتعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس، فالقدس ليست مدينة كالمدين والأقصى ليس كأي مسجد أنه مركز الإشعاع الذي لا يذوي ولا ينطفيء، يتفجر بمعان تاريخية ودينية وحضارية، وأن التفريط فيه يعني تفريطنا في جزء من تاريخنا وجزءاً من ديننا وجزءاً من حضارتنا... كما أن التفريط فيه جريمة الجرائم في حق الماضي والحاضر والمستقبل.

استضاف طلاب مخيمات القدس النائب الشرافي: نهضة الأمة ستتحقق على يد الشباب المتميز



نصرة الأمم لا تأتي إلا بالعلم والأخلاق معاً، وحث الشباب على خدمة وطنهم ودينهم وأمتهم من خلال اختيار تخصصات علمية مميزة تعود بالنفع على المجتمع، مستدركاً بالقول: "ولا شك بأنها تنفع صاحبها وذويه".

وبين الشرافي دور المجلس التشريعي في تفعيل الشباب وإبراز دورهم الفعال في شتى المجالات منوها لقانون الشباب وقوانين وتقارير أخرى صادرة عن المجلس التشريعي كان لها أبرز الأثر على مسيرة الشباب الفلسطيني، مشدداً أن التشريعي عمل طيلة الفترة الماضية لخدمة فئة الشباب وتفعيل دورهم على الصعيد السياسي ومختلف الأصعدة الأخرى بما يخدم مصلحتنا الوطنية.

وفي نهاية اللقاء أجاب النائب الشرافي على تساؤلات طلاب المخيم ومشرفيهم التي تنوعت بين سياسية واقتصادية، والأزمات التي يعيشها المواطن في قطاع غزة، مشدداً على أن شعبنا قادر على تجاوز المحنة والتغلب عليها بفضل الله ثم الشباب المتميزين والمبدعين.

ومثقفين يدركون الأبعاد السياسية في معركتنا مع الاحتلال، ويعملون لإبقاء جذوة المقاومة مشتعلة في نفوسهم، لا يفرطون ولا يطبعون بل يقاومون المحتل بكل السبل والوسائل".

ونصح الشباب بالتمسك بدينهم ليكونوا لبنات صالحة ومعاول بناء في المجتمع الإسلامي، وعلى قدر التحدي، مؤكداً أننا نعيش في ظلال جيل التحرير القادم الذي يجسد معنى التضحية والقوة والفداء، ويقوي أواصر الأمة العربية والإسلامية بمسيرته العلمية والعملية والدينية.

وأشار لأن هذه المخيمات وجدت لتربي الرجال على مقاومة المحتل وقهره في كل الميادين والساحات، وذلك من خلال اعدادنا وتجهيزنا لجيل يحمل هم وطنه والقضية، معرباً عن أمله بتحقيق النصر ودحر الاحتلال الصهيوني على أيدي هؤلاء الشباب المتميز، مضيفاً أن هؤلاء الشباب هم الأمل المستقبلي للعالم العربي والإسلامي والأمل المرتقب لتحرير فلسطين والمسجد الأقصى.

وركز على أهمية العلم والتعلم والتفوق والابداع للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن

أشاد النائب يوسف الشرافي بمخيمات القدس التي ترعاها الكتلة الإسلامية في مناطق قطاع غزة كافة، مشيراً لأنها تتمتع ببرامج حيوية تخلق روح التنافس الشريف بين المشاركين فيها، وتنمي فيهم روح الابداع والمثابرة على العمل والتعلم وتحصيل الخبرات والمهارات النافعة، جاءت أقوال الشرافي لدى استضافته يوم أمس الأول بمقر التشريعي لكوكبة من الطلبة المشاركين بمخيمات القدس.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يسعى بكل جد لإعداد جيل شاب مقاوم يناضل لنصرة القضية الفلسطينية، ويبذل قصارى جهده لطرد الاحتلال الصهيوني من أرضنا المحتلة، منوهاً لأن مهمة إيجاد هذا الجيل الذي يؤمن بهويته ويعتز بوطنه ليست بالمهمة العسيرة، مشدداً أننا نلمس اليوم جيلاً واعياً ومبدعاً يهتم بالقرآن ويتسلح بالأخلاق الحميدة وثقافة المقاومة.

وشدد الشرافي أن الشباب هم عماد الأمة ورجالها وقادة المستقبل الذين يعملون لنصرة الوطن والقضية، مضيفاً بالقول: "علينا أن نركز الاهتمام بهذا الجيل وبالشباب الصاعد ليكونوا مبدعين،

د. بحر يهاتف ذوي شهيدي الخليل ويشيد بمنظومتهم الصمود والمقاومة

المتحدة للعمل الجاد والفوري لتوفير الحماية الدولية لشعبنا من بطش الاحتلال.

يذكر أن الشهيد الشوامة كان قد استشهد متأثراً بإصابته بمرض ضمور العضلات الذي أصيب به داخل سجون الاحتلال، فيما استشهد أبو هشيش جراء إصابته بالصدر في مواجهات اندلعت مع الاحتلال داخل مخيم الفوار بمحافظة الخليل.

التي يمارسها الاحتلال بحق أهلنا في الضفة الغربية.

وأكد بحر في مكالمة أن شعبنا في الضفة متمسك بأرضه وحقوقه ومقدساته ولن يتنازل عنها رغم محاولات الاحتلال الرامية لإضعاف مقاومتنا بالضفة، منوها لاستمرار انتفاضة القدس حتى الانعتاق من الاحتلال وتحرير الأرض والمقدسات، داعياً المؤسسات الدولية والأمم

هاتف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ذوي الشهيد الأسير المحرر نعيم الشوامة، ومحمد أبو هشيش وكلاهما من محافظة الخليل بالضفة الغربية المحتلة، وأشاد بحر خلال مكالمة مع ذوي الشهيد بمنظومتهم الصمود والمقاومة الأسطوري لأهلنا في الضفة الغربية بوجه الاحتلال رغم كل إجراءات القمع

نواب الضفة يتضامنون مع الأسير كايد



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

أفرجوا عن المختطفين

منذ اليوم الأول بل اللحظة الأولى لاختفاء المواطنين الأربعة من أبناء قطاع غزة داخل الأراضي المصرية لم يشك أحد في الشارع الفلسطيني بأنهم مختطفين ولدى السلطات المصرية وجهاتها الأمنية المختلفة، ومنذ اليوم الأول لاختطافهم وحتى يومنا هذا لم تتوقف المطالبات بالإفراج عنهم وإعادتهم لأهلهم لأنهم ليسوا أصحاب ذنب يذكر، ولم يؤذوا مصر ولا أهلها بل لجأوا إليها مروراً طلباً للسفر بهدف العلاج أو الدراسة.

مصر صاحبة حضارة وتملك تاريخاً عريقاً، وشعباً قارب على المئة مليون نسمة، غير أنني لا أدري لماذا تغامر بصورتها ومكانتها بين الأمة بإصرارها على الاحتفاظ بهؤلاء الرجال الأربعة، بل وعدم الاعتراف علناً وصرحة بوجودهم لديها وفي أقبية تحقيق سجونها، علاوة على أسباب اقدامها على اختطافهم، تلكم الأسباب التي لا تقوى العقول على فهمها!! وخاصة وأنا نتحدث عن أكبر دولة عربية يفترض أنها تتبوا موقعاً مرموقاً في قيادة الأمة. الصورة المسربة لأثنين منهم والتي تداولتها وسائل الاعلام مؤخراً تثبت وجودهم في بيئة غير إنسانية، كما تثبت وحشية جهات الاختطاف وبعدها التام عن القانون، والإنسانية، والقيم ومنظومة الأخلاق، وظروف الاحتجاز تبرق لنا برسالة واضحة مفادها انحطاط القيم وتعتمد الوضع من قيمة الإنسان واهدار كرامته، ولا أعرف سبباً لاتباع مثل تلك الوسائل غير التعبير عن انحطاط أصحابها، حقاً إنها وسائل وممارسات ترفضها الفطرية السليمة والعقول الرزينة.

بات من الواجب على الجهات الأمنية المصرية أن تخل من ممارسات زعرانها غير القانونية، بل أضحي من المسلمات أن يصدر قراراً سيادياً يقر ويعترف بخطأ الحادثة وقرار الاختطاف، والمصارعة فوراً للإفراج عن المختطفين وإعادتهم لأهلهم ووطنهم سالمين، على أصحاب القرار في مصر أن لا يغامروا بسمعة ومكانة بلدهم أكثر من ذلك، فقد أرهق هذه السمعة وحط من هذه المكانة ممارسات غير إنسانية كثيرة تعجز عن حملها الجبال الرواسي، وما تحفظات المؤسسات الدولية الحقوقية على حالة حقوق الإنسان في مصر منا ببعيد.

في كل الدنيا هناك اتفاقيات وتفاهات وقوانين دولية تضمن وتكفل للمواطنين المسافرين حق المرور الآمن، غير أننا لا نعرف هذا بحق الإنسان الفلسطيني المطارد أينما حل أو ارتحل، منطق الأمن القومي السليم يجبر مصر عن المحافظة على سلامة المسافرين عبر أراضيها وليس العكس، علينا أن ندرك ذلك بكل ما تعني الكلمة من معاني دقيقة دون تفصيل ولا تأويل، فغزة ليس لها منفذاً سواك يا مصر!!

لا أدري هل وصلت الصورة المسربة والتي تَشعر لها الأبدان لقيادة مصر الأمنية؟ وبالتالي هي تعكف الآن على بلورة موقف منها، أو تعد العدة لصياغة خطة تصلح من خلالها خطأها السابق وقرار الاختطاف الآثم، كما أنني لا أعرف هل وصلت تلكم الصورة المقززة لصاحب السعادة سفير بلادنا الموقر القابع في العاصمة المصرية؟ وماذا عساه أن يفعل حيال تلك الحالة المأساوية والواقع المرير لأربعة من أبناء شعبه يعانون منذ أكثر من سنة في السجون دون وجه حق.

لسان حال شعبنا بنادي مصر وأهلها بأن أعيدوا المختطفين لأهلهم فوراً فليس هكذا تورد الأبل، وليس من الحكمة ولا نظريات الأمن الصحيحة أن تحولوا المرور من الأراضي المصرية لهاجس يتهدد المسافرين، عودوا لرشدكم وأفرجوا عن المختطفين.



الاحتلال على الإفراج عنهم. ومن الجدير ذكره أن خيمة التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام باتت قبلة للزوار وممثلي القوى الوطنية والإسلامية، والوجهاء، ومدراء ومسؤولي المؤسسات الحقوقية، ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة للمتضامنين الأجانب.

وعنجهية الاحتلال الإسرائيلي. وأكد عطون أن سياسية الاعتقال الإداري في تزايد كبير وأن الاحتلال يضرب بعرض الحائط كل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تجرم هذا الاعتقال وهذه المسلكيات بحق أسرارنا البواسل في سجونهم، داعياً المؤسسات الدولية والحقوقية لرفع دعاوى في المحاكم الدولية لإجبار

زار نواب المجلس التشريعي بالضفة المحتلة خيمة الاعتصام المقامة وسط مدينة رام الله تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام وعلى رأسهم الأسير بلال كايد المضرب منذ سبعون يوماً، وكان النواب محمد طوطح، أحمد عطون، وأيمن دراغمة، في مقدمة الجماهير المتضامنة الزائرة لخيمة التضامن.

بدوره أدلى النائب عطون بتصريحات لوسائل الاعلام لدى وصوله للخيمة مؤكداً على ضرورة اسناد الأسرى المضربين عن الطعام بقرار سياسي بهدف تسريع إطلاق سراحهم والإفراج عنهم، منوهاً لأنهم ليسوا بحاجة لوفقات تضامنية فقط على أهميتها وإنما هم بحاجة لقرار سياسي من السلطة يدعم صمودهم.

وأشار لأن أسرارنا في سجون الاحتلال يعيشون في صراع مع الموت والواجب على الجميع سواء كانوا مسؤولين أم مؤسسات أم أفراد مناصرتهم ومؤازرتهم في هذه المعركة "معركة الكرامة" التي يخوضونها أمام صلف

التشريعي يهنئ الأسيرة المحررة سناء الحافي



من أجل ضمان الافراج عنهم بأسرع وقت ممكن. وكانت الحافي قد أمضت سنة ونصف السنة داخل السجون؛ حيث اعتقلها الاحتلال في أيار (مايو) 2015م، وهي في طريق عودتها من زيارة أهلها في رام الله.

الأسيرات في سجون الاحتلال، منوهة لأنهن يعانين أوضاعاً بالغة الصعوبة جراء تعسف إدارة السجون، والإجراءات المتخذة بحقهن من قمع وعزل وتفتيش ونقل بين الأقسام، بالإضافة لمنعهن من زيارة الأهل لمدة طويلة، مناشدة المؤسسات الحقوقية للعمل المتواصل

هنأ وفد برلماني الأسيرة المحررة سناء الحافي من مخيم النصيرات وذويها بمناسبة تحريرها من سجون الاحتلال، وتقدم د. أحمد بحر الوفد الذي شارك فيه النواب: عبد الرحمن الجمل، عبد الفتاح دخان، وهدى نعيم. ونقلت الحافي للوفد الزائر تحيات



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوج

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps